



نحو منهجية للبحث الاقتصادي الإسلامي

دكتور
شويقى أحمد دنيا
أستاذ الاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية - تليفون ٢٢٦١٠٣١٢ - ٢٢٦١٠٣١١ - ٢٢٦١٠٣٠٨ - ٢٤٠٣٧٥١٤ - تليفاكس ٢٢٦١٠٣١٢

Nasr City, Cairo, Egypt, Tel.: 24037514-22610308 - 22610311, TelFax: No. 22610312
www.sakc.azhar.edu.eg E-mail: salehkamel@azhar.edu.eg and salehkamel@yahoo.com

نحو منهجية للبحث الاقتصادي الإسلامي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا^(١)

عندما هبت ريح صحوة الاقتصاد الإسلامي، والعمل على إحضاره ليمارس مهامه الكبرى في حياة المسلمين خاصة، وحياة العالم كله عامة، تملك العديد من الباحثين العاطفة الدينية المشبوبة الدافعة للدخول في لجة هذا العمل العلمي المتميز. واجتذبت الحلة الكثيرة والكثير من شيوخ الباحثين وشبابهم، بل وطلبة العلم في المراحل الجامعية وما قبل الجامعية، منهم من كانت خلفيته اقتصادية وضعية، ومنهم من كانت خلفيته شرعية، وبخاصة منها الفقهية، ومنهم من توفر له قدر من هذه وتلك، وببعضهم لم يتوفّر لديه الحد الأدنى لا من هذا ولا من ذاك. إنه الاندفاع الشديد للدخول في معمعة هذا الفن المعرفي الجديد، وكان وراء ذلك العديد من الدوافع، منها الحرص على الإسهام الجاد وال حقيقي في بناء هذا اللون من المعرفة، ومنها جنى بعض المكاسب المادية بالعمل في هذا السوق الرا�ح. ومضت على المسيرة أعوام وأعوام، بل عشرات الأعوام، وظهر نتاج علمي في هذا الحقل، بعضه متميز، وبعضه جيد، وبعضه ضعيف. تبعاً لتفاوت قدرات العاملين في هذا الميدان. و يوماً بعد يوم أخذت تظهر الحاجة الملحة إلى ضرورة وضع إطار من المبادئ للبحث في هذا الفرع، ورسم شئ من الضوابط للتعامل المنهجي السليم، حتى يثمر العمل بناءً معرفياً ذا هوية معينة، وليس مجرد ركام من المعارف والمعلومات لا يكون بناء.

ولعل من جوانب الصعوبة في تحقيق هذا البناء المنشود العمل على غير مثال سابق، وعدم الوعي الكافي بأن البحث العلمي في هذا المجال مغاير للبحث العلمي في مجالات معرفية أخرى عديدة. وذلك لأننا ننسى علمًا، بينما هناك نحن نبحث داخل علم قائم معروف موضوعه معروفة مسائله، معروف منهجه.

يضاف إلى ذلك عدم الوعي الكافي لدى الكثير بهوية هذا العلم المنشود وحقيقة وطبيعته، فهل هو علم شرعى على غرار بقية العلوم الشرعية المعروفة؟ ومن ثم يتبع البحث

①) أستاذ الاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر.

فيه منهجية البحث في الشرعية؟ أم هو علم اقتصادى على شاكلة علم الاقتصاد الوضعي القائم، ومن ثم يستفيد منه موضوعياً ومنهجياً؟ أم ذا يكون؟ وأيًّا كانت الصعوبات فلقد بات التعرف على منهاجية البحث في هذا الحقل، أو حتى بعض ملامح ومقومات هذه المنهجية ضرورة ملحة من أجل ترشيد مسيرة البحث في هذا المجال، حتى يثمر ثمرته المرجوة نظرياً وتطبيقياً.

وما هذه المحاضرة إلا إسهام متواضع في هذا الشأن يلقبها شخص عاش التجربة منذ بداياتها الأولى من حوالي نصف قرن.

قبل أن نفكِّر في التعرف على منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي يجب أن نتعرَّف أولاً على معالم ومقومات الاقتصاد الإسلامي.

اعتقد أن المسار السليم الذي اتخذته العلوم المختلفة ومنهاجاً أن يبدأ العلم أولاً في الظهور وفي النمو. وفي مرحلة ما من مراحل نموه المتقدمة يلتقي علماء هذا العلم إلى أهمية وضع مبادئ وأطر تضبط البحث فيه، وترسم منهج التعامل معه. والمغزى من ذلك أن منهج البحث في العلم لا يسبق، بل ولا يتزامن مع البحث في العلم نفسه. والمعروف أن علم الاقتصاد الإسلامي مولود حديث، ولا يزال في مراحل حياته ونموه الأولى. وربما لم يشب عن الطوق بعد. والكثير من الباحثين المهتمين بهذا العلم الوليد ربما لم يمارسوا البحث فيه من قبل.

والحديث مع هؤلاء عن منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي بادئ ذي بدء لن يكون مسلكاً ومنهجاً سليماً. إذ على الأقل عليهم أولاً أن يتعرَّفوا على الاقتصاد الإسلامي، إن لم يكن عليهم أن يمارسوا البحث فيه لفترة ما، قبل أن يلتقيوا لمعرفة منهجيته. إن الطريق لا يبعد ويحدد إلا في ضوء ما سيسير عليه من مركبات، وإلا فقد لا يكون ملائماً ولا مناسباً معها.

ولذلك فنقطة البدء الصحيحة أن نتعرَّف أولاً على علم الاقتصاد الإسلامي وخلال تعرُّفنا عليه نلمح أو نشير إشارات عاجلة إلى أهم ما ينبغي ملاحظته من مبادئ وقواعد منهجية، بحيث بعد الانتهاء من تعرُّفنا على ملامح وسمات هذا العلم تكون قد تعرَّفنا تبعاً على بعض ما ينبغي معرفته من أبعاد منهجية.

إن علم الاقتصاد الإسلامي علم خادم لغيره ومخدوم من غيره. والذى يعنينا هنا كونه مخدوماً من غيره، إذ كيف يستفيد ويخدم من غيره؟ أو بعبارة أخرى، مطلوب معرفة منهجية التعامل مع هذه العلوم الخادمة، وهى لا تخرج عن بعض العلوم الشرعية وكذلك علم الاقتصاد الوضعي، بالإضافة إلى التعرف على منهجية التعامل مع الواقع القائم، والذى يحتاج إليه البحث فى الاقتصاد الإسلامي.

ما الذى علينا أن نتعرف عليه الآن من أبعاد وجوانب علم الاقتصاد الإسلامي؟
الذى علينا أن نعرفه ما يمكن أن نطلق عليه الإطار النظري. والأمر يحتاج إلى تحديد المسائل والقضايا التى نتطلع إلى التعرف عليها. وأهمها:
هوية هذا العلم، مصادر المعرفة به، موضوع هذا العلم، هدف هذا العلم، هذا العلم بين الوحدة والتعدد والتنوع، ماذا وراء وصف العلم بـ«الإسلامي»؟ منهجية بحث مسألة مختارة من مسائل هذا العلم.

ومن هذه المسائل وما يضاف إليها يتكون ما يعرف بالتنظير في الاقتصاد الإسلامي، ومنهجية القيام به.

دور العنصر البشري في علم الاقتصاد الإسلامي

وصف علم الاقتصاد الذي نحن بصدده البحث فيه بـ «الإسلامي» بقدر ما هو ضروري على الأقل في مرحلتنا الراهنة بقدر ما أثار ويشير الكثير من المشكلات والتحديات، منها ما يتعلق بالبعد المنهجي، وهذا هو ما يعنينا هنا. فماذا وراء هذا الوصف؟ وما هي مضامينه ودلائله المنهجية؟

اختصاراً، نقول: إن علم الاقتصاد، بحكم موضوعه يدخل في نطاق العادات أكثر من دخوله في نطاق العبادات. فهو يتعامل مع السلوك والنشاط الاقتصادي، لا من حيث حكمه الشرعي، وإنما من حيث تنظيمه وممارسته. و مجالات العادات في نظر الإسلام فيها مجال رحب للإرادة البشرية الحرة، تمارس فيها ما تراه في ظل ضوابط شرعية كليلة وعامة، عكس مجالات العبادات، فهي محكومة في كل جوانبها بترتيبيات شرعية^(١).

وبحكم كون نطاق علم الاقتصاد الإسلامي يتسع لجوانب مذهبية وجوانب سياسية وجوانب نظرية تحليلية، فهو علم يكيف على أنه علم نقلٍ عقلي، في بعض الجوانب نجد النقل هو اللاعب الرئيسي، مثل الجوانب المذهبية، وفي بعضها نجد العقل هو اللاعب الرئيسي، مثل الجوانب النظرية التحليلية، وفي بعضها نجدهما معاً، ربما على قدم سواء، مثل الجوانب السياسية، والمقصود بالجوانب السياسية ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية. فعندما تكون بصدده دراسة نظام الملكية مثلاً فالمعول عليه بصفة هو النقل. وعندما تكون بصدده دراسة نظرية سلوك المنتج أو المستهلك فالمعدل الرئيس على النقل، وعندما تكون بصدده دراسة سياسة التنمية فهما معاً.

وعموماً، ففي البحث في الاقتصاد الإسلامي لا مناحي أمام الباحث من اللجوء إلى هذه المصادر المتعددة، فهي متكاملة مترادفة.

وتتجدر الإشارة هنا إلى أن نطاق علم الاقتصاد الإسلامي ومجالات البحث فيه يمكن تنويعها إلى ثلاثة، وهي:

دراسة السلوك الاقتصادي من حيث هو، وهي دراسة نظرية وصفية تفسيرية، فهي تصف السلوك القائم وتفسره وتستخرج ما فيه من علاقات تشكل في النهاية قوانين ونظريات. وتسمى بالدراسة الوضعية (Positive).

(١) لمعرفة أوسع يراجع ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٩ ص ١٨ وما بعدها.

ومعنى ذلك أخيراً أن علم الاقتصاد الإسلامي قد يحمل ضمن مقولاته مقولات خاطئة. شأنه في ذلك شأن الكثير من العلوم الإسلامية الموجلة في الشرعية^(١). مثل علم التوحيد وعلم الفقه، فكم فيهما من آراء خاطئة. وما ذلك إلا لأنها صناعة بشرية. برغم انطلاقها من مقولات شرعية. والقضية هنا تتحصر في كيفية الانطلاق من هذه المسلمات والتحديد الصحيح لها.

هذه الفقرة تدلّف بنا إلى الولوج في الفقرة القادمة والمتعلقة بمصادر المعرفة في الاقتصاد الإسلامي. فما هي؟ وما هي منهجية التعامل معها؟

(١) نفس المصدر، ص ٩٢.

ودراسة السلوك الاقتصادي من حيث منطقاته ومسماته ومرتكزاته وما وراءه من قيم، وهي دراسة معيارية مذهبية تتعلق بالمذهب الاقتصادي وما يشق منه من نظام أو أنظمة.

ودراسة السلوك الاقتصادي من حيث ما ينبغي أن يكون، وهي أيضاً في مجلتها دراسة معيارية (Normative).

وهكذا نجد نطاق البحث في علم الاقتصاد الإسلامي يتسع لبحث المذهب والنظام ولبحث السياسات الاقتصادية ولبحث النظريات الاقتصادية^(١).

وتفصيل القول في ذلك يتجاوز طاقة هذه الورقة التي تقصر مهمتها على التعرض لكليات الموضوع تعرضاً مختصراً موجزاً.

والوصف الإسلامي لهذا العلم يخدمنا في نواح عديدة، هي التمييز بينه وبين علم الاقتصاد الوضعي المغایر، وفيهينا بأن الإسلام يبحث على إقامة تلك العلوم، لما لها من أهمية في حياة الناس، وبأنه من الضروري عدم الخروج على ما قد يكون للإسلام في هذا الشأن من أحكام^(٢). هذا هو كل ما يعنيه هذا الوصف. ومعنى ذلك أنه لا يعني أننا أمام نصوص وآيات وأحكام شرعية وعقدية، مثل الكثير من العلوم الشرعية المعروفة. وإنما نحن أمام عمل للعقل البشري وللحواس البشرية، أحياناً في فهم ما هو واقع أمامه، وأحياناً في فهم دلالات بعض النصوص، والإعمال الاقتصادي لها.

ومعنى ذلك أننا أمام عمل بشري وصناعة إنسانية كاملة قام بها الإنسان المسلم، وربما غير المسلم في هذا المجال من المعرفة^(٣)، وقد يوفق وقد لا يوفق، وقد يصيب وقد يخطئ. ومعنى ذلك أننا ونحن إزاء البحث في علم الاقتصاد الإسلامي لسنا في دائرة نصوص شرعية لها قدسيتها التي لا نخرج عليها.

ومعنى ذلك أنه لا مجال لتخوف البعض من البحث في هذا العلم بحة إمكانية الواقع في الخطأ. ونحن في منطقة لا يصح فيها الخطأ، ولا ينسب إليها الخطأ. هذا التخوف لا محل له إطلاقاً. فنحن في منطقة تحمل الخطأ كما تتحمل الصواب. وكل ذلك لا علاقة له من قريب أو بعيد بورود خطأ ما في التشريع والشريعة الإسلامية. معاذ الله.

(١) د. شوقي دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٤م.

(٢) بمجموع الفتاوى، ج ١٩ ص ٢٢٨.

(٣) لمزيد من المعرفة يراجع د. شوقي دنيا، الاقتصاد الإسلامي، قضايا منهجية، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، ١٩٩٩م. ص ٢٩.

مقدمة في الاقتصاد الإسلامي ومنهجية التعامل معها

مصادر المعرفة في العلوم الوضعية لا تخرج عن العقل والحس. والاشان متوافر ان لدى الإنسان، ومعنى ذلك أن الإنسان هو بمفرده وبذاته وبدون الاستعانة بأى مصدر أو معونة خارجية هو الذى من خلال عقله ومن خلال حواسه ينظر فيما تحت يديه من قضايا ومسائل ويصل فيها إلى ما يصل من مقولات ونظريات وسياسات. مستخدماً ما لديه من فكر وما هو متاح أمامه من ملاحظات وتجارب.

وفيما يتعلق بعلم الاقتصاد الوضعي فعادة ما يستخدم في البحث فيه المنهج الاستنبطاني العقلى، والمنهج الاستقرائي بالرجوع إلى الواقع. وذلك لتأسيس النظريات ولاختيار صحتها. أما في الاقتصاد الإسلامي فإن مصادر المعرفة فيه هي ثلاثة وليس اثنين. وهى النقل والعقل والحس. بعبارة أخرى فإن المصادر تتوزع بين الإنسان بعقله وحسه من جهة، وبين الوحي من جهة أخرى، ومن هنا قيل إن علم الاقتصاد الإسلامي هو علم نقلٍ عقلي^(١). فكيف يتعامل الباحث مع هذه المصادر المعرفية؟

أولاً: النقل: والمقصود به الهدى الإسلامي في المجال الاقتصادي، حيث من المعلوم أن للإسلام هدایاته في الشأن الاقتصادي، وطالما نحن بصدّد البحث العلمي في هذا الشأن فعلينا أن نتعرف على هذا الهدى، حتى نسير في ضوئه في بحوثنا وأعمالنا وأنشطتنا.

والسؤال الذي يواجه الباحث هنا هو: من أين يعثر على هذا الهدى؟ وكيف يستفيد به؟ وإجابة عن ذلك نقول: إن مصادر هذا الهدى هي القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال علماء المسلمين على اختلاف تخصصاتهم في هذا الشأن الاقتصادي. بالاختصار نحن أمام القرآن الكريم وأمام السنة وأمام الفقه وأصوله وأمام التوحيد. فإذا بدأنا بالقرآن الكريم فعلى الباحث الاقتصادي أن ينظر ملياً في القرآن الكريم وما قدمه من هدى في الشأن الاقتصادي، والناظر الاقتصادي في القرآن الكريم يجد الجانب الاقتصادي في حياة الإنسان قد احتل فيه موقعاً كمياً وكيفياً ربما لم تحيله جانب آخر من الجوانب الدنيوية. فالمصطلحات الاقتصادية تترى في معظم سور وآيات القرآن الكريم، والموارد الاقتصادية على اختلاف أنواعها نجد الإشارات

(١) د. عبد الله الثمالي، الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ٢٤ لعام ١٩٩٥م. الرياض.

القرآنية تتكرر حيالها، وكذلك الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية. يضاف إلى ذلك أن القرآن الكريم يعتبر السلوك الاقتصادي الرشيد مقوّماً رئيساً من مقومات سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة.

وعلى العكس من ذلك السلوك الاقتصادي المنحرف. ولم يغفل القرآن الكريم التعرض لأركان ومحاور النظرية الاقتصادية، من استهلاك لإنتاج لتوزيع لتبادل. خلاصة القول إن القرآن الكريم قدّم لنا القواعد والأسسיות التي يمكننا، لو أحسنا النظر فيها، أن نشيد عليها علم الاقتصاد الإسلامي. وعليه أن يستأنس بعلماء التفسير، وعليه أن يجري تجميعاً وتصنيفاً للآيات القرآنية ذات الظلال الاقتصادية، ليتعرف على الملامح والقسمات العامة للاقتصاد الإسلامي. وأن يضم الآيات إلى بعضها التي تتعامل مع قضية معينة، مثل الربا والتجارة والتوزيع الخ، ويعمل على استخراج دلالاتها ومضامينها، وكلما كان الباحث مزوداً بمعرفة اقتصادية كلما كانت نظرته في القرآن دقيقة غالباً. ولكاتب هذه الورقة بحث موسع في هذا الشأن، يمكن الرجوع إليه^(١).

وإذا ثنينا بالسنة النبوية الشريفة بحكم كونها تبياناً للقرآن الكريم ومتتمة له. فإننا نجد هذه السنة تجمع بين السنة القولية، وهي التي تمدنا بالأصول الشرعية النظرية في المجال الاقتصادي وبين السنة الفعلية، وهي التي تمدنا بالأصول العملية التطبيقية في هذا المجال، فهي بيان وتفسير، وهي من ناحية أخرى النموذج العملي المثالى للهدى الإسلامي في المجال الاقتصادي^(٢). والناظر الاقتصادي في السنة النبوية يجدها قد أفسحت للمجال الاقتصادي رقعة متسعة على خريطتها، فلم تترك شأنًا من الشئون الاقتصادية المهمة إلا وقدمت فيه الهدایة اللازمة للباحثين في الاقتصاد الإسلامي على مر العصور. ومن الأمثلة الكلية على ذلك إشاراتها إلى علاقة الاقتصاد بالعقيدة والقيم والأخلاق. وإلى أهمية النشاط الاقتصادي وأهمية الاستثمارات وترشيد السلوك الاستهلاكي، وأهمية الزراعة والتشريعات اللازمة لنموها وكذلك التجارة وكذلك الصناعة. ثم إنها اهتمت بقوة بقضية التوزيع وآلياته وغاياته وضرورة توفير العدالة فيه. كذلك فقد رسمت لنا حدود ونظام الملكية في الاقتصاد الإسلامي. وعلى الباحث التعامل مع السنة من خلال كتب الحديث المعتمدة وكذلك كتب السيرة، وإذا كان من السهل على الباحث حصر الآيات القرآنية ذات الظلال الاقتصادية فليس من

(١) بعنوان نظرات اقتصادية في القرآن الكريم، نشر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

(٢) د. شوقى دنيا، الإعجاز الاقتصادي في السنة النبوية، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر

السهل عليه حصر الأحاديث النبوية ذات الظلال الاقتصادية لكثرتها وتشتتها في العديد من المؤلفات الحديثة. وللأسف فإنه حتى الآن، وفي حدود علمي لم يجر حصر ولو مبدئياً لهذه الأحاديث، مع الأهمية القصوى لذلك.

وعموماً على الباحث أن يشمر عن ساعد الجد ويتحمل قدرأ من المشقة، وعليه أن يراعى بعض الأمور، ومن ذلك أن الأحاديث النبوية المعروفة ليست كلها صحيحة، وليس كلها على درجة واحدة من القبول، وعليه كذلك أن يدرك أن بعض هذه الأحاديث والموافق الفعلية النبوية جاءت من قبيل الإمامة الرسول ﷺ وليس من قبيل الرسالة. بمعنى أن بعضها قد لا يكون له حكم الاستمرارية في كل زمان وكل حال. وإنما هي موافق خاصة ليست واجبة التطبيق فيما يستقبل من الزمان. وقبل أن نترك التعرض لأهمية النظر الاقتصادي في القرآن والسنة يجدر بنا أن نشير إلى أن هذه النصوص والأصول تزود الباحث بمقولات اقتصادية معيارية وأخرى وضعية. وعلى الباحث أن يحسن الالتفات إلى ذلك لما لذلك من أهمية في تحليلاته. سواء من حيث افتراضاته أو من حيث اختبار صحة هذه الافتراضات.

وامتداداً للسنة نجد فترة الخلافة الراشدة، فهي بنص السنة امتداد للسنة، على الباحث أن ينظر فيما جرى من الشأن الاقتصادي خلال هذه المرحلة من أقوال وأفعال. وعليه أن يضع ذلك كله في حسابه وهو يجري بحثه الاقتصادي، وعليه أن يحرص على عدم الخروج على مقتضاه، طالما أمكن ذلك في ضوء واقعنا الراهن. وإلا فالمعول عليه هي النصوص والأصول الشرعية ننزلها على واقعنا المعاصر وإن اختلفنا في ذلك مع بعض ما جرى خلال فترة الخلافة الراشدة^(١).

فإذا ما انتقلنا إلى علم الفقه فإن حاجة علم الاقتصاد إليه حاجة قوية. وما ذلك إلا لأن الاقتصاد يدرس السلوك الاقتصادي للإنسان، فرداً كان أو جماعة، شخصاً طبيعياً كان أو شخصاً اعتبارياً، والفقه يدرس الأحكام الشرعية لهذا السلوك. ومعنى ذلك أن على الاقتصادي أن يتعرف على الأحكام الشرعية للسلوك والنشاط الاقتصادي حتى ينطلق منها في تحليلاته ومقولاته. وهي بالنسبة له تمثل منطقات أو مسلمات أو حقائق.

والإشكالية هنا أمام الباحث الاقتصادي متعددة الجوانب والأبعاد، ومن ذلك:

(١) لمزيد من المعرفة، يراجع د. شوقي دنيا، الفكر الاقتصادي الإسلامي في مرحلة التأسيس، مجلة المسلم المعاصر، العدد ١٠٧ القاهرة.

١- هناك تعدد المذاهب، بل وتعدد الأقوال داخل المذهب الواحد. فعلى أي مذهب وأي قول يعتمد؟ ومنه ينطلق؟ وبصفة عامة نقول: إن كل المذاهب الفقهية المعتمدة تمثل مراجع للباحث الاقتصادي، ولا غبار عليه في الاعتماد على أي مذهب فيها، وعلى أي قول فيها، طالما لم يكن قوله شاداً بين الأقوال الفقهية المستقرة، حتى وإن كان مرجحاً أو ليس رأى الجمهور، طالما كان أفضل في ظل الظروف الراهنة.

٢- عليه أن يعي أنه باحث اقتصادي وليس باحثاً فقيهاً، وعليه أن يدرك أن ما يذكره من مسائل فقهية في بحثه ليست من المسائل الاقتصادية، وإنما هي مسائل فقهية مستعارة من علم الاقتصاد للاستفادة بها.

والمغزى من ذلك إنه إن ذكرها فليذكرها على أنها مسلمات وليس على أنها مسائل خاضعة للبحث والتحليل، ومن ثم يجرى وراء تحليلها كما لو كان فقيهاً، وهذا خطأ شائع. وقد نجم عنه أن الكثير والكثير من الدراسات التي تحمل عنوان الاقتصاد الإسلامي هي في الحقيقة مؤلفات في الفقه أو في غيره من العلوم الشرعية. وهذا منهج معيب، وقد نبه عليه وحذر منه بعض فقهائنا القدماء منهم الإمام الشاطبي في كتابه «الموافقات»، إذ يقول: «... ويتصور ذلك في خلط بعض العلوم ببعض كالفقه، يبني فقهه على مسألة نحوية مثلاً، فيرجع إلى تقريرها مسألة مسألة، كما يقررها النحو، لا مقدمة مسلمة، ثم يرد مسألته الفقهية إليها، والذي كان من شأنه أن يأتي بها على أنها مفروغ منها في علم النحو، فيبني عليها...»^(١).

إذا ما انتقلنا إلى علم أصول الفقه فنجد أنه مهماً لنا، من حيث احتواه على المصادر التشريعية بما فيها القياس والمصالح المرسلة والاستحسان. والمعروف أن المجال الاقتصادي مجال خصب للاجتهداد، والتعرف على الاجتهداد وضوابطه وآلياته إنما يكون من علم أصول الفقه، ومن علم الكلام نتعرف على الكثير من أصول الاقتصاد الإسلامي ونردد على العديد من الشبه التي قد ترد مثل الجبر والاختيار والرزق والوحشانية والتوكيد واليوم الآخر وما فيه.

وقد يتسائل البعض كيف للباحث في الاقتصاد الإسلامي أن يتعرف على كل ذلك؟ وهل هو مطالب بدراسة وتعلم تلك العلوم الشرعية؟ وأنى له ذلك؟ والإجابة الكلية أن الأمر أيسر من ذلك. ولا يتطلب كل هذا العناء الذي هو فوق الطاقة، ويكفي الإمام والقدرة على النظر

(١) المAAFAT, ج ١ ص ٤٨.

و والإطلاع. وقد شهدت تجربة الاقتصاد الإسلامي المعاصرة وجود باحثين متميزين لم تسبق لهم دراسة شرعية منهجية.

وهكذا نجد علم الاقتصاد علماً مخدوماً من الكثير من العلوم الشرعية، ومن ثم فعلى الباحث فيه أن يلم بذلك العلوم وبكيفية الاستفادة منها، دون أن ينسى إطلاقاً أنه باحث اقتصادي، وليس باحثاً فقهياً أو أصولياً أو كلامياً إلخ.

ثانياً: العقل: والمقصود بذلك أن يعمل الباحث فكره وعقله فيما هو مطروح أمامه من قضايا، مستخدماً في ذلك كل ما هو متاح من أدوات وأساليب تمكن من الوصول إلى الهدف المقصود. وال المجال هنا كبير ومتسع، وخاصة في بعد النظري التحليلي، مثل إيجاد القوانين والنظريات في المسائل الاقتصادية وقد دعم الإسلام العقل البشري، ليجول ويصول، مبرزاً كل قدراته في هذه القضية. حتى إن منحه الحصانة من التشريب إذا ما أخطأ، بل لقد أثابه، بدلأ من أن يعاقبه «من اجتهد فأخطأ فله أجر...» «أنتم أعلم بأمور دنياكم» والمهم في الأمر أن يبذل الإنسان جهده، وأن يستخدم كل ما هناك من أدوات ضرورية وأساليب معتمدة. ولا جناح بعد ذلك أن يصيب أو يخطئ. فقد يتوصل الإنسان إلى تفسير لظاهرة أو سياسة لموقف ثم لا يكون موفقاً فيأتي آخر فيصحح الموقف، أو يأتي هو مرة أخرى ويصحح الموقف، الأمر متسع. وحيث إن الأفهام متفاوتة فلا بأس أن يجمع علم الاقتصاد الإسلامي بين العديد من الآراء ، بل والمدارس والنظريات المختلفة المتعددة. وقد وسع الفقه ذلك وغيره من العلوم الشرعية دونها حرج. ومعنى ذلك أن علم الاقتصاد الإسلامي يجمع بين الوحدة الإطارية وبين التنوع داخل هذه الوحدة. فيمكن أن نجد أكثر من نظرية لتفسير ظاهرة ما، وأن نجد أكثر من سياسة للتأثير في ظاهرة ما فهناك من يرى الإخذ بسياسة الاحتياطي الكلي في أعمال المصادر الإسلامية، وهناك من يرى غير ذلك، وهناك من يرى صحة استهداف كل من المستهلك والمنتج الحد الأقصى، وهذا من يرى غير ذلك. وهكذا ، والمهم في الأمر عدم التعصب للرأي وعدم تسفيه رأى الغير. ول يكن لنا في فقهائنا قدوة حسنة. ولا يعني ذلك لا من قريب ولا من بعيد أننا أمام إسلاميين.

إنه إسلام واحد، أسسه وقواعده وغاياته واحدة، لا تختلف حولها الأفهام، بينما الجزئيات والفرعيات تخضع لتتنوع أفاهمنا.

وقد سمح الإسلام نفسه للعقل أن تجتهد ما وسعها الاجتهد في فهم هذه الفرعيات، ولا حرج من تنوع وتعدد الأفهام حيالها.

ثالثاً: الواقع: كما سلفت الإشارة فإن الواقع بالنسبة للبحث في العلوم الاجتماعية والتي منها الاقتصاد بعد مصدراً معرفياً رئيساً. ينظر فيه الإنسان فيتعرف على الظواهر المختلفة، ثم يعمل عقله فيما حصل عليه من مشاهدات ثم يعود للواقع فيختبر صحة عمله وصحة رؤيته. فالواقع محتاج إليه في البداية ومحاجة إليه في النهاية. محاجة إليه في الحصول في المعلومة ومحاجة إليه في اختبار صحة رؤيته للمعلومة. والأمر كذلك في البحث في الاقتصاد الإسلامي، بيد أن هناك بعض الإشكاليات التي تواجه الباحث في هذا الصدد. ومن ذلك:

أن الواقع القائم اليوم في دنيا المسلمين مشوب بالكثير من التجاوزات من الناحية الشرعية. الأمر الذي يضع كثيراً من التحفظ حول استخدام هذا الواقع في تأصيل البحث الاقتصادي الإسلامي. وما ذلك إلا لأن هذا الواقع مشكوك في إسلاميته. فكيف تشتق منه نظريات أو تخترق فيه نظريات توصف بكونها ضمن إطار الاقتصادي الإسلامي؟

وهذه القضية قد ألقت بظلالها، ومارزت على بساط البحث في الاقتصاد الإسلامي. ولا ننكر أنه كان لها بعض الآثار السلبية على مسيرة وحركة وانطلاق عملية بناء الاقتصاد الإسلامي، بيد أن الأمر في النهاية أمكن التعامل معه بقدر معقول من الكفاءة. وبفرض التسليم بهذه الملاحظات حول الواقع فإن ذلك لا يمثل حجر عثرة أمام البحث. ومن ثم يتوقف البحث إلى أن يتغير هذا الواقع. ثم إن الواقع في بعض جوانبه هو واقع إسلامي يمكن التعامل معه بثقة واطمئنان وإن كان بالتدرج والانتقاء. وشيئاً فشيئاً تتسع رقعة إسلامية الواقع وتتوسع فرص الاستفادة منه في التنظير من خلال المنهج الاستقرائي.

وهناك العديد من المخارج للتعامل مع هذه الإشكالية مطروحة في مواطن أخرى يمكن الرجوع إليها^(١).

ومهما قيل في هذه القضية الشائكة فالذي لا شك فيه أن الواقع الإسلامي المعاصر يعيش شيوع وانتشار سلوكيات اقتصادية بعيدة عن الهدى الإسلامي. وإذا كان وجود مثل هذه السلوكيات يعيق من جهة اتخاذ الواقع مرجعاً من مراجع التنظير في الاقتصاد الإسلامي، فإنه

(١) اذكر منها على سبيل المثال:

- د. محمد عمر شابر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة د. رفيق المصري، دار الفكر، دمشق: الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م، ص ١٧٨ وما بعدها.
- د. عبد الرحمن يسرى، الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث، البنك الإسلامي للتنمية، جلة.
- د. شوقي دنيا، الاقتصاد الإسلامي، قضايا منهجه، مرجع سابق.
- د. عبد الله الشعالي، الاقتصاد الإسلامي بين النقل والمعلم، مرجع سابق.

في نفس الوقت يحتم على الباحث الرجوع إلى هذا الواقع وإجراء دراسات جادة حول هذا الواقع وتلك السلوكات لا من أجل الاعتماد عليها وإنما من أجل التعرف على كنها، وعلى العوامل والأسباب التي أدت إليها ثم العمل على كيفية إزالتها أو على الأقل التخفيف منها في حياة المسلمين. واكتشاف السياسات والآليات الفاعلة في هذا الصدد.

مع ملاحظة على درجة كبيرة من الأهمية وهي أن المطلوب هو معرفة الواقع العادي المعتمد وليس الواقع المثالي الذي لا تشوب إسلاميته شائبة.

لأن الواقع المثالي يظل مثلاً يحتذى، بينما الواقع العادي والذي يشغل حيزاً متسعاً بين الواقع المثالي والواقع المرفوض إسلامياً، أو بعبارة أخرى الواقع غير الإسلامي هذا الواقع العادي هو المعول عليه أساساً عند إجراء عملية التنظير في علم الاقتصاد الإسلامي.

الاقتصاد الوضعي ومنهجية التعامل معه في البحث الاقتصادي الإسلامي

علاقة علم الاقتصاد الإسلامي بعلم الاقتصاد الوضعي يكتنفها قدر من الغموض من جهة والتعقيد من جهة أخرى. فنحن أمام علم قائم بكل مقولاته المذهبية والنظامية والنظرية والسياسية.

ونريد أن نبني علمًا في نفس المجال، له هو الآخر مقولاته المتعددة. والسؤال المطروح هنا هو: ما الذي علينا عمله ونحن نشيد ونبني علم الاقتصاد الإسلامي حيال العلم القائم؟

هل نغض الطرف عنه كليًّا؟ أم نعتمد عليه كليًّا؟ أم نأخذ منه ونترك؟ هناك من قال سلفاً بغض الطرف كليًّا عنه، والاعتماد على ما لدينا من مصادر نقلية وعقلية، من منطلق أتنا نريد بناء البديل، ومن ثم لا مجال للاعتماد على المبدل منه. وجملة القول في ذلك أن هذا النهج غير ممكن، وغير محبب إسلامياً، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها. وإغفال هذا العمل الضخم القائم بعيد عن منطق الحكمة. ومهما عملنا على إبعاده فسوف تتسلل إلى أفكارنا وإفهامنا الكثير من مقولاته.

وهناك من قال بالثاني، على أساس أن تنقيه مما به من شوائب ومخالفات، وما يتبقى يمكن اعتباره اقتصاداً إسلامياً. وعلى هذا النهج، دوره العديد من الملاحظات من أهمها أن ما يتبقى لن يكون اقتصاداً إسلامياً، وإنما هو اقتصاد وضعي منقح أو مشذب. بالإضافة إلى صعوبة عملية التشذيب هذه من الناحية العلمية.

فليس من المؤكد أنك بعد أن تزيل هذا وتتحى ذاك يبقى أمامك علم للاقتصاد. وعملية الترقيع والإحلال والإبدال من الناحية العلمية ليست بالسهولة التي قد تبدو عليها من الناحية النظرية. فهذا بناء متamasك ملتحم الأجزاء له هويته وفلسفته. ومن الصعب إخراج جزء وإدخال جزء غريب ويبقى البناء متamasكاً، مثل الجسم الذي يزرع فيه عضو غريب عنه قل أن يتقبله. وبفرض نقل الهيكل القائم لهذه الجزيئية أو تلك فإن مجرد ذلك لا يحيل الاقتصاد القائم إلى اقتصاد إسلامي. فهل لو تمكنا من تخليص علم الاقتصاد الوضعي من سعر الفائد. هل مجرد ذلك يجعل من هذا الاقتصاد اقتصاداً إسلامياً؟!

وإذن لا يبقى إلا النهج الثالث، وهو أن نستفيد منه بما يمكن الاستفادة به من أدوات تحليلية، ومناهج، وما قد يكون فيه من نظريات وسياسات سليمة لا تتعارض مع الهدى الإسلامي في هذا المجال. مع ضرورة الوعى التام بالظروف التي نشأ فيها التحليل في الاقتصاد الوضعي، وهي في جملتها مغایرة للظروف والأوضاع التي يحرص الإسلام على قيام المجتمعات عليها، كذلك أن يكون مدركاً جيداً للفرضيات القائم عليها، فالكثير منها لا يتفق والهدى الإسلامي.

ويبقى أمامنا هنا تساؤل كثيراً ما يثار وهو يتعلق بمدى إمكانية استخدام علم الاقتصاد الإسلامي للمصطلحات الشائعة لدى علم الاقتصاد الوضعي، مثل النظرية وال الحاجة والمنفعة والرشد، وما لديه من أشكال بيانية وإجابة عن ذلك نقول إن الباب مفتوح أمام الباحث في الاقتصاد الإسلامي ليستخدما ما هو متاح من أدوات تحليلية ومصطلحات معروفة لدى الاقتصاد الوضعي. مع ضرورة الوعى الكامل بما قد يكون حملها الاقتصاد الوضعي بمضامين خاصة تتواهم وثقافته ونظمه مثل المفهوم الوضعي للرشد الاقتصادي وللأجر العادل والثمن العادل؛ وعند ذلك على الباحث الاقتصادي الإسلامي أن يشير إلى ذلك حتى يكون القاريء على بيته من أمره.

وعلينا أن ندرك أن علم الاقتصاد الوضعي ليس كله متعارضاً مع مقولات علم الاقتصاد، كما أنه ليست كل مقولاته مقبولة إسلامياً. وإنما فيه وفيه. وعلينا أن نحسن الاستفادة من المقولات المقبولة إسلامياً^(١).

وهذه القضية تطرح علينا تساؤلاً عن مدى أهمية تزود الباحث في الاقتصاد الإسلامي بالمعرفة الاقتصادية الوضعية.

والجواب على ذلك أنه من الأهمية بمكان أن تكون لدى الباحث خلفية اقتصادية مقبولة على الأقل، إن لم تكن قوية جداً، وهو الأفضل. لأنه في الأول والأخير باحث اقتصادي. وقد أثبتت التجربة المعاصرة صحة هذه المقوله.

وهكذا، فإن على الباحث في الاقتصاد الإسلامي أن يكون ذا خليفة شرعية أو على الأقل له القدرة على النظر في هذه العلوم. وأن يكون ذا خلفية اقتصادية جيدة. ووافعنا شهد وما زال

(١) لمعرفة موسعة يراجع د. أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، المجلد (٢) ١٩٩٠ م.

د. شوقى دنيا، الاقتصاد الإسلامي - قضايا منهجه، مرجع سابق. ص ٨٢ وما بعدها.

يشهد كتاباً في الاقتصاد الإسلامي توفرت لديهم هاتان الصفتان، وكتاباً توفرت لهم إحدى هاتين الصفتين. ومن ثم تفاوتت جودة الكتابات؛ فنها وشرعياً. وربما أثبتت التجربة أنه كلما كان الباحث أكثر تمكناً في علم الاقتصاد الوضعي كلما كان بحثه في الاقتصاد الإسلامي أقرب إلى المعرفة الاقتصادية المهنية.

وعموماً إن الاقتصاد الإسلامي بنيان استمد مادته وشكله من كل من العلوم الشرعية والعلوم الاقتصادية. وكلما أحسن الباحث في استخدام أصول البحث في هذه وتلك كلما كان بحثه الاقتصادي أقرب إلى حقيقته علم الاقتصاد الإسلامي، ولن يكون بحثاً فقهياً مغلفاً بعنوان اقتصادي، كما لن يكون بحثاً في الاقتصاد الوضعي مرتدياً ثوب الاقتصاد الإسلامي. وللأسف فإن الساحة تشهد العديد من هذه النماذج.

موضع علم الاقتصاد الإسلامي

المعروف أن علم الاقتصاد الوضعي يتخذ من السلوك الاقتصادي للإنسان، أو بعبارة أخرى يتخذ من الظواهر الاقتصادية موضوعاً له.

والتساؤل هنا هو: هل علم الاقتصاد الإسلامي موضوعه هو نفس الموضوع؟ أم موضوعه هو السلوك الاقتصادي للمسلم، أو بعبارة أخرى الظاهرة الاقتصادية في المجتمعات المسلمة؟ بعبارة أخرى هل الاقتصاد الإسلامي معنى بدراسة استهلاك المسلم وإنفاق المسلم وتبادل المسلم.. الخ أم هو معنى بدراسة استهلاك الإنسان وإنفاقه وتناوله بغض النظر عن دينه وعقيدته؟

هذه القضية لم تطرح بقوة على بساط البحث، ربما لأنها في نظر الكثير واضحة ولا تحتاج إلى حوار وجداول، ويمكن القول كذلك بأن العمل سار في غالبيته على المنهج الأول. والرأي عندي أن المنهج الثاني هو الأولى بالإتباع. والمسألة مهمة من حيث نتائجها. فإما أن يكون الاقتصاد الإسلامي علمًا خاصًا بال المسلمين ينظم لهم حياتهم الاقتصادية. وإما أن يكون علمًا عالمياً تسرى مقولاته على البشر جميعاً. ويستفيد منه الجميع.

وربما كان من دواعي اللبس في الموضوع الوصف «الإسلامي» فهل لذلك الوصف علاقة بوحدة البحث؟ أم أن علاقته بإطار البحث ومنهجيته والجهة الصادر منها؟ أم إن علاقته بالمسائل والقضايا محل البحث؟ لو قلنا بالأول أو الثالث لكان موضوع الاقتصاد الإسلامي هو السلوك الاقتصادي للمسلم. ولو قلنا بالثاني لكان موضوعه هو السلوك الاقتصادي للإنسان. وهو ما أميل إليه انتلاقاً من كون الإسلام ديناً عالمياً يطرح دعوته على الناس كافة، ومن حيث إن الإسلام يقدم هدایاته للناس التي تصلح لهم دنياهم وتصلح لهم آخرًا.

ومن أراد الدنيا فقط استفاد منه في هدایاته الدنيوية، ومن أراد الآخرة استفاد منه في هدایاته الأخروية. بعبارة أخرى إن جميع البشر بغض النظر عن عقائدهم يمكنهم الاستفادة بالهدى الإسلامي في مجال الاستهلاك وفي مجال الإنتاج وفي مجال التوزيع وفي مجال التبادل والأسواق.. الخ. إن القيم والأخلاقيات الإسلامية في المجال الاقتصادي تعمل عملها الفعال في كل المجتمعات، بغض النظر عن عقائدها. فدعوته للاعتدال والتعاون وعدم الغش وعدم بخس الغير حقه وعدم الظلم وعدم الإسراف وإلى ضرورة وجود الدولة والقطاع

الخاص معاً في المجال الاقتصادي. ووجود قيود وضوابط على الحريات الاقتصادية.
وخصوصاً الدولة المساعدة الشعبية في الشؤون الاقتصادية ... إلخ.

كلها مهمة وضرورية لاستقرار الأوضاع وتحقيق الرفاه الاقتصادي لكل المجتمعات،
مهما كانت ديانتها. وقد رأينا أخيراً العديد من الدول غير الإسلامية تطلب وتلح في تطبيق
الكثير من السياسات والمبادئ الاقتصادية الإسلامية. ولذلك فالمرجو أن يكون الاقتصاد
الإسلامي رحمة للعالم أجمع، وليس فقط للعالم الإسلامي.

والكثير من الخطاب الاقتصادي القرآني موجه إلى الناس والإنسان، ولم يقتصر أو
يوجه فقط إلى المؤمنين والمسلم. وهذا لا يمنع من أن هناك جوانب اقتصادية خاصة بحياة
المسلم مثل الزكاة والصدقات والكفارات، وغير ذلك، كما لا يمنع من أن وحدة البحث إذا
كانت، من حيث العقيدة مسلمة فإن فعالية الالتزام بمقولات علم الاقتصاد غالباً ما تكون أقوى،
ومعنى ذلك أن التأثير العملي لعلم الاقتصاد الإسلامي يكون أكثر نفوذاً ووضوحاً.

هدف أو وظيفة علم الاقتصاد الإسلامي

ربما كان التعبير الأدق هنا، وإن لم يكن شائعاً هو مهمة علم الاقتصاد. وأيّاً كان الأمر فالذى يكاد يجمع عليه الاقتصاديون أن علم الاقتصاد الوضعي مهمته وصف الظاهرة الاقتصادية ثم تفسيرها، ومن ثم التنبؤ بما تكون عليه مستقبلاً. فهو يصنف السلوك الاقتصادي، ويعمل على تفسير هذا السلوك، ويتتبّأ بما سيكون عليه لو حدث كذا أو كذا. وإلى هنا تنتهي المهمة. وليس له ولا من حقه الدخول في عملية تقييم هذا السلوك، والإشادة به أو الذم له. ومن باب أولى لا مدخل له في تعديله؛ ليصبح هو السلوك المرغوب فيه. ووراء هذا الموقف بعض الذرائع، بيد أنه جر على المجتمعات الشيء الكثير من الأضرار. وهناك محاولات بذلك وما زالت، لتطوير هذا الموقف، ولكنها لم ترق بعد إلى أن تكون الاتجاه السائد في منهجية علم الاقتصاد^(١).

و قبل أن نشير إلى موقف الاقتصاد الإسلامي حيال هذه القضية نشير إلى ما لهذه المسألة من أهمية ونتائج بحثية منهاجية. ويكفي أن مراحل البحث تتفاوت من اقتصاد لآخر طبقاً لموقفه من هذه القضية.

وفي ضوء الهدى الإسلامي حيال العلوم المختلفة وفي ضوء فلسفة العلوم من المنظور الإسلامي، وضرورة أن تكون علوماً نافعة للأفراد والمجتمعات معينة لها في تحقيق مطالب ومصالح حياتها فإن علم الاقتصاد الإسلامي مهمته أو هدفه لا يقف عند مجرد وصف السلوك الاقتصادي وتفسيره، وإنما يتجاوز ذلك إلى تقييم هذا السلوك والحكم عليه، وكذلك العمل على تطويره وتعديلاته بحيث يكون السلوك الكائن هو السلوك المرغوب فيه. فلا يكفي مثلاً أن نقول إن هناك أكثر من سياسة لإنجاز التنمية، لكل منها إيجابياتها وسلبياتها، ولكننا نواصل القول في أن هذه السياسة هي السياسة المفضلة أو المرغوبة. ومن ثم يجرى العمل على إتباعها هي، وبذلك يسهم علم الاقتصاد بحق في تحقيق الرفاه الإنساني.

وفي الفقرة التالية سنوضح بالمثال منهجية التعامل مع سلوك اقتصادي في ضوء هذه المهمة الممتدة لعلم الاقتصاد الإسلامي.

(١) يراجع د. شوقى دنيا، الاقتصاد الإسلامي - قضايا منهجية، مرجع سابق. ص ٤٩ وما بعدها.

دراسة حالة من الناحية المنهجية

في ضوء الفقرة السابقة كيف يحقق الاقتصاد الإسلامي هدفه؟ أو بعبارة أخرى ما هي الخطوات والمراحل المنهجية التي على الباحث في الاقتصاد الإسلامي اجتيازها حتى يتحقق بحثه هدفه المنشود؟. نقول إن هناك عدة خطوات منهجية.

١- دراسة المسألة من الناحية النقلية. فإذا كنا مثلاً بصدور دراسة نظرية سلوك المستهلك أو نظرية الاستهلاك. فعلينا أن نبدأ بدراسة هذه المسألة في ضوء الهدایة الإسلامية. وعليينا أن نحدد أطراها وسماتها من خلال ما قدمه الإسلام من هدایات بشأنها. وسوف توصلنا هذه الخطوة إلى بعض المقولات الاقتصادية الوضعية والمعيارية معاً. وسوف تمثل هذه المقولات همة وصل بين الأصول والقواعد الشرعية وبين المقولات الاقتصادية المحضة النظرية. وتمثل في نفس الوقت مسلمات أو منطقات للباحث.

٢- الخطوة التالية أن ننظر في الواقع، فنتعرف على السلوك الاقتصادي الاستهلاكي للإنسان أو للمسلم من خلال ما هو كائن بالفعل. ما هو؟ وما هي مواصفات استهلاكه من حيث الكم والنوع؟ وما هي محددات هذا الأسلوب واقعياً؟. وسواء عليه أبداً بهذه الدراسة الوضعية ثم ثنى بالدراسة المعيارية أو اتبع العكس.

٣- الخطوة التالية أن نجري مقابلة بين السلوك الاستهلاكي كما يجب أو ينبغي أن يكون، والذي تعرفنا عليه في الخطوة الأولى والسلوك الاستهلاكي كما هو واقع وكائن، كما تعرفنا عليه في الخطوة الثانية. ثم نحدد جوانب الاختلاف إن كان هناك اختلاف. وإلا انطبق المرغوب فيه على الكائن وانتهت المهمة.

٤- بفرض وجود اختلاف علينا أن نتعرّف من خلال البحث على عوامل هذا الاختلاف، وكيفية التغلب عليها. حتى ينطبق الذي ينبغي على الواقع فعلاً، أو يقترب منه على الأقل. أو بعبارة أخرى حتى لا يصير هنالك فرق كبير بين الكائن وما ينبغي أن يكون. وبهذا يكون علم الاقتصاد الإسلامي بحق علمًا نافعًا للإنسان في حياته، ويكون شأنه شأن الطبيب الذي يصف حال المريض، ويبين له أسباب مرضه، ثم يبيّن له كيفية علاجه. وبذلك يشفى المريض إن شاء الله.

لا كالطبيب الذي يصف حال المريض، ويوضح له أسبابه، ثم يتوقف عند ذلك. فما جدوى معرفة المريض بأنه مريض إذا لم يمسك بيديه علاج مرضه ويتناوله!!!

قراءات مختارة

- ١- دكتور شوقي دنيا، الاقتصاد الإسلامي — قضايا منهجية، نشر مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي — جامعة الأزهر.
- ٢- دكتور عبد الرحمن يسرى، الاقتصاد الإسلامي بين مناهجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠٠٠م.
- ٣- دكتور أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز — الاقتصاد الإسلامي، المجلد (٢) ١٩٩٠م.
- ٤- مؤسسة آل البيت، مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، عمان، ١٩٨٦م.
- ٥- دكتور شوقي دنيا، نظرات اقتصادية في القرآن الكريم، نشر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
- ٦- دكتور عبد الله الثمالي، الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ٢٤ السنة السادسة، ١٩٩٥، الرياض.
- ٧- دكتور محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، دار الفكر، دمشق: ٢٠٠٥م.
- ٨- دكتور شوقي دنيا، الإعجاز الاقتصادي في السنة النبوية — مجمع البحوث الإسلامية — الأزهر.
- ٩- دكتور شوقي دنيا، الفكر الاقتصادي الإسلامي في مرحلة التأسيس. مجلة المسلم المعاصر.

ويمكن القول إن النجاح في تحويل الواقع أو حتى بعض جوانبه الاقتصادية إلى الواقع المرغوب إسلامياً يمثل أحد التحديات الكبرى أمام الاقتصاد الإسلامي، حتى يثبت وجوده وجوارته بالاتباع والتطبيق بين الناس. والحق أن الواقع المعاصر في دنيا الاقتصاد والمال في العالم أجمع وليس فقط في العالم الإسلامي أو في العالم غير الإسلامي. يشهد العديد والعديد من الانحرافات التي يصل مفعولها إلى حد التدمير في الكثير من الحالات.

وفي ضوء ذلك فإن وقوف علم الاقتصاد الوضعي عند حد الوصف والتفسير دونما بذل أية محاولات حيال تعديل الواقع يعد تقصيرًا لا يغتفر.